المقدمة

المقـدمـــــة

تمهـيد :

يمـثل الأمـن الغذائى أحد أهم قضايا السياسة الزراعية، ويحتل القمح والأرز قلب قضية الأمن الغذائى محليا ودوليا. ومن هنا كان الاهتمام بالوصول إلى تصور متكامل حول علاقة تجارة الحبوب الرئيسية بدورها المهم فى تحقيق الأمن الغذائى. ويتضمن مفهوم الأمن الغذائى ثلاثة محاور: يتعلق الأول بإتاحة المعروض الكافى مـن الغذاء، بينما يتضمن المحور الثانى تمكين الفئات المختلفة داخل المجتمع من الوصـول إلى احتياجاتها الغذائية بأن تتوفر لديها القوة الشرائية اللازمة للحصول علـيها، ويتعلق المحور الثالث بتحقيق مستوى مستقر من الأمن الغذائى، لذا فتعتبر الحـبوب وبصـفة خاصة القمح والأرز من أهم المحاصيل الاستراتيجية فى مجال تحقيق الأمن الغذائى[1].

وقـد احتل موضوع الجات فى الآونة الأخيرة مكاناً بارزاً فى اهتمامات الرأى العـام فـى مصـر واختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات حول تقييم آثار الاتفاقية الجديـدة على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وفى الحقيقة أنه منذ الإعلان عن اتفاقية لجنة المفاوضات التجارية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ (اتفاقية جولة أوروجواى) احتل موضوع الجات مكان الصدارة فى دول العالم مشرقة ومغربه.

ويعتبـر الهـدف الأساسـى من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) تمكين الدولة العضو من "النفاذ إلى الأسواق" لباقى الدول أعضاء الاتفاقية

---

[1] أحمد قدرى مختار محمد بهلول (دكتور)، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائـى المصرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد العاشر، العدد الثانى، سبتمبر ٢٠٠٠.

وذلك بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الإنتاج المحلى وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية[1].

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة، أحد الأعمدة الرئيسية لتحرير التجارة العالمية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتولت هذه المنظمة إدارة الاتفاقيات التى تم التوصل إليها والتى حلت محل اتفاقية الجات، وحالياً تضم هذه الاتفاقية ١٤٢ دولة آخرها مولدوفا فى ٨ مايو ٢٠٠١ مع وجود دول أخرى فى انتظار الانضمام إليها، ولمصر دور قيادى كبير ومؤثر بين الدول النامية التى انضمت لمنظمة التجارة العالمية، ولقطاع الزراعة المصرى دوراً ريادياً فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تضمن كثيرا من الإجراءات كان من أهمها إلغاء نظام التوريد الإجبارى وإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج[2].

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة فى وجود حلول لتزايد حجم الفجوة الغذائية من محصول القمح والعمل على زيادة الكميات المصدرة من محصول الأرز. حيث يمثل القمح أهمية كبيرة فى الزراعة المصرية لكونه من المحاصيل الاستراتيجية ويعتمد عليه فى الحصول على الخبز المصرى، كما أن محصول الأرز من المحاصيل الرئيسية للاستهلاك المحلى وفى الصادرات الزراعية المصرية.

---

(١) محسن أحمد هلال (دكتور)، اتفاقات جولة أوروجواى-عرض الاتفاقات-النتائج والآثار على الاقتصاد المصرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩٤.

(٢) محمد عبد النبى دسوقى (دكتور)، التغيرات في الزراعة المصرية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ندوة تنافسية القطاع الزراعى المصرى فى ضوء الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف "الواقع والمأمول"، المؤتمر السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١.

هــدف الدراســة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على نسبة الاكتفاء الذاتى من الأرز والقمح ودراسة تطــور صــادرات محصــول الأرز وواردات محصول القمح وذلك خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣). كمــا تهدف الدراسة إلى قياس الآثار السلبية والإيجابية لتطبيق اتفاقية الجات على محصولى الدراسة الأرز والقمح. وقياس أثر اتفاقية الجات على تكالــيف إنتاج الفدان لمزارعى القمح والأرز بعينة الدراسة، ومقارنة إنتاجية الفدان لمحصولى القمح والأرز بفترة ما قبل تطبيق اتفاقية الجات.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

تم الاعتماد فى هذه الدراسة على الحصول على بيانات ثانوية وبيانات ميدانية. أولاً البــيانات الــثانوية وتصــدر من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركــزى المصــرى، ومنظمة الأغذية والزراعة. ثانياً البيانات الميدانية باستخدام عيــنة ميدانــية قــام بهــا قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضــى بالاشــتراك مــع الــوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومشروع إصلاح السياسات الزراعية.

وتــم اســتخدام الأرقــام القياسية ومعادلات الاتجاه الزمنى العام، مع تطبيق نمــوذج الــتوازن الجزئــى ونموذج قياس أثر الأسعار العالمية على المحصولين موضــع الدراســة الأرز والقمح. وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٣)، مع تقسيم فترة الدراســة إلى فترتين فتــرة ما قــبل تطبيــق اتفاقــية الجات (١٩٨٥ -١٩٩٤)، وفترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات (١٩٩٥-٢٠٠٣).

وتناولت الدراسة تحليل اقتصادى لتكاليف إنتاج الفدان لمحصولى الأرز والقمح للعينة الميدانية والمكونة من ١٠٠ مزارع بمحافظة الشرقية، وتم تقسيم العيــنة إلى ثــلاث فــئات الأولــى (أقل من فدان) والثانية (من فدان لأقل من فدانين) والثالثة (فدانين فأكثر).

وقـد تم اختيار محصولى القمح والأرز لكونهما من أهم محاصيل الحبوب فى مصـر، حـيث يمثل الأرز أحد محاصيل الحبوب التى تتمتع مصر فيها بالاكتفاء الذاتـى، بل هو المحصول الوحيد من محاصيل الحبوب الذى يصدر منه جزء إلى الخـارج، وتقوم على إنتاجه صناعات حيوية فى مصر كصـناعة ضـرب الأرز وصناعة الأعلاف.

أما محصول القمح فيستخدم فى عمل الخبز. ويعتبر من أهم محاصيل الحبوب الغذائـية الرئيسـية فـى مصـر، حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث مخصص الاسـتهلاك الآدمى، بالإضافة لاستخدام ناتجه الثانوى (التبن) فى التغذية الحيوانية. وعلى الرغم من استخدام التقنيات العلمية واستنباط السلالات الحديثة ذات الإنتاجية العالـية واسـتخدام الطرق العلمية المتطورة فى الزراعة والرى والتسميد، إلا أن الإنـتاج الكلـى مـنه لا يفى بالمتطلبات المحلية، الأمر الذى يؤدى لاستيراده من الخارج.